« زابو » و « زانو » ، تحت اسم الجبهة الوطنية ، وامامنا طريق نضال طويل ، وحتى الان ، عملت الجبهة بصورة جيدة ، وهناك تعاون سياسي وعسكري داخل الجبهة ، وهذا يجب ان يكون كافيا في الوقت الحاضر ، ولكن حقيقة اننا عملنا جيدا حتى الان ، تبقى مؤشرا جيدا للمستقبل .

س : من دون تجاهل التعارض والخلافات ، فقد ذكر بان هناك خطوات قائمة لتوحيد المنظمتين ؟

ج : ان زابو وزانو كانتا منظمتين منفصلتين منذ وقت طويل ، وخلال هذه الفترة تطورت لدينا خصائصنا المميزة ، وطريقة قتالنا ، لهذا فمن الطبيعي ان يحتاج تحقيق الانسجام بين المنظمتين الى الوقت .

س : ماذا تستطيع ان تقول لنا حول الوضع العسكري الحالي في زيمبابوي ؟

العنصريون البيض يعيشون حالة حصار بفضل عملياتنا العسكرية في عمق البلاد

ج : ان العنصريين يعيشون عمليا ، في حالة حصار ، اثبتت عمليات الهجوم الاخيرة التي قمنا بها ضد فندق في عمق البلاد ، انهم لا يستطيعون الانتقال داخل البلاد الا اذا فعلوا ذلك بواسطة قافلة ترافقها حماية عسكرية ضخمة ، اما السكان الافارقة فقد تم تجميعهم ونقلهم الى نوع من « المخيمات الاستراتيجية » التي كان قد استخدمها الاميركيون في جنوب فيتنام .. ولكن هذا ادى الى نزوح العديد من البلاد ، بعد ان نجحوا في الهروب من هذه « المخيمات » الاستراتيجية » ، والالتحاق بصفوف الثورة ، ان الفدائيين يقاتلون اليوم في كل ناحية من نواحي البلاد ، وبتزايد يوميا عدد العمليات العسكرية الناجحة ضد قوات سميث الاستعمارية .

س : ماذا ستكون عليه التطورات الاتية ؟

ج : اننا سنصعد ونكثف كفاحنا المسلح ، نوعا وكما اننا نعرف بانه الطريق الوحيد لالحاق الهزيمة بالمؤامرة الانغلو ـ اميركية وتحرير زيمبابوي تحريرا كاملا .

س : ان وسائل الاعلام الغربية كانت تنقل تقارير تقول بان اتحاد شعب زيمبابوي الافريقي او الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي تقوم باختطاف تلامذة المدارس من داخل « روديسيا » وتأخذهم الى بوتسوانا المجاورة ، وكانت هذه التقارير تقول ان التلامذة كانوا يؤخذون عنوة ، وتحت تهديد البنادق ، الى مراكز بوتسوانا ، وبان هؤلاء التلامذة كانوا يرغمون على تلقي التدريب العسكري للالتحاق بحرب التحرير في زيمبابوي

ج : انني سعيد بانك اثرت هذا السؤال ، ففي الوقت الحاضر لدينا ما بين ٤٠ الف و ٥٠ الف من الاولاد في مراكز منظماتنا ، تتراوح اعمارهم بين ٥ سنوات و ١٤ سنة ، اننا نطعمهم ونوفر لهم الملبس والخدمات الطبية ومرتب مسألة تعليمهم ، وما الى ذلك ، اننا نبني حاليا ، مدرسة في زامبيا بكلفة مليوني دولار .

س : حسنا ، ولكن ماذا بشأن الاختطاف عنوة ؟

ج : كما قلت ، لدينا الان حوالي ٥٠ الف ولد نهتم بهم ، واننا نواجه وقتا عصيبا جدا لايجاد المال اللازم لرعاية مثل هذا العدد الكبير ، لذا فانني قد اسأل هنا : لماذا يكون على زابو ان تختطف الاولاد ولديها الان هذه المشكلة الصعبة في رعاية العدد الكبير منهم لديها ؟ ان احدا لا يرغب عمدا ، في زيادة مشاكله ، لكن الحقيقة هي ان اعدادا كبيرة من الزيمبابويين يتركون البلاد ، ليس لانهم « اختطفوا » لكن بسبب القمع والمجازر التي ترتكبها قوات نظام حكم سميث العنصري .

س : هل تستطيع التوسع في مسألة القمع ؟

ج : ان كل الناس تعرف عن المجازر الموسمية ، لكن بالاضافة الى ذلك فان سكان المناطق الريفية قد اقتيدوا من قبل سميث ، الى معسكرات اعتقال ، لذا فانهم يهربون في اول فرصة تسنح لهم ، والامر نفسه يحصل مع طلبة المدارس ، ان التعليم لم يحقق شيء في روديسيا سميث ، ومعظم الطلبة يرغمون على العمل اليدوي ، وهم ايضا يهربون عندما تسنح الفرصة ، ونحن كحركة تقاتل من اجل تحرير شعب زيمبابوي من الطغيان والقمع علينا ان نقدم الخدمات لهؤلاء الناس فور هروبهم من البلاد ، وصدقني ، انها عملية تكلف كثيرا ، مثلا ، معظم الناس ولاسباب جغرافية ، تهرب الى بوتسوانا ، وتتكلف زابو ٦٦ دولارا على نقل الطالب الواحد من بوتسوانا الى زامبيا ، حيث تقوم مراكزنا التعليمية .

س : هل تتلقون مساعدات كافية للتعامل مع هجرة اللاجئين من روديسيا ، المتزايدة ، خاصة لهؤلاء الاولاد في سن الدراسة ؟

ج : بصراحة ، نحن بحاجة الى مساعدات كثيرة لرعاية اللاجئين من طلبة المدارس ، ان عددهم يكبر باستمرار ، وحتى اكون صادقا ، فان ليس لدينا الاموال اللازمة للتعاطي الملائم مع الوضع ، ان مراكزنا مزدحمة جدا الان ، وهناك عامل اخر ، ان اكثر من ٩ الاف من الطلبة هؤلاء ، هم من البنات ، ويجب ان اقول اننا بحاجة ملحة لاموال ، ونرحب باي تبرع من اجل مواجهة مسؤولياتنا تجاه هؤلاء الاولاد ، انهم الضحايا البريئة للاستعمار العنصري في زيمبابوي .

الارغواي: واحد من كل ٥٠٠ مواطن امام المحاكم العرفية!

انهمت حكومة الارغواي باقتراف جرائم جماعية لحقوق الانسان ، بما في ذلك الاعتقالات الاعتباطية ، والتعذيب ، وقتل السجناء السياسيين . وجاء هذا الاتهام في تقرير من ٧٠ صفحة اعدته الهيئة الاميركية الداخلية لحقوق الانسان ، وقدمته الى الجمعية العامة لمنظمة الدول الاميركية التي تضم ٢٦ دولة . وقد ردت حكومة الارغواي العسكرية على هذا الاتهام بالتأكيد بان اجراءات قمعية كانت « ضرورية » لمحاربة ما وصفته بـ « الارهاب والتخريب » اليساري . ولكن شهادات التقرير ظلت اقوى من نفي الحكومة لمعظم ما جاء فيه ، وأقوى من ما تلصق به القوى الديمقراطية واليسارية في البلاد ، من مزاعم بات مألوفا صدورها عن انظمة حكم عسكرية فاشية .

لقد عدد التقرير اشكال التعذيب التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون هناك ، وهي تشمل الضرب واستخدام الصدمة الكهربائية على اجزاء حساسة في الجسم ، والاغراق المتواصل في براميل الماء الملوثة بالقيء والدم والبول ، وما الى ذلك من اساليب وحشية اخرى . وقد نفت حكومة الارغواي اتهامات التعذيب ، وزعمت بان التعذيب لا يمارس في اي سجن او معتقل في البلاد ، ولكنها اضطرت الى الاعتراف بوجود عدد من المعتقلين في المستشفيات حيث يعالجون من « حالات غير طبيعية » نتيجة ما وصفته بـ « مجابهات مع السلطات » ، كما انها اضطرت الى الاعتراف بان هناك ٢٣٦٦ شخص معتقل في سجونها منذ ١٥ اب ، ١٩٧٧ .

ان الارغواي هي واحدة من اكثر انظمة الحكم قمعية في اميركا اللاتينية ، وهي تحكم بالقوانين العرفية منذ سنة ١٩٧٣ . ففي ذلك العام قرر العسكريون برفع كل القضايا السياسية والامنية الى المحاكم العرفية . ومنذ ذلك التاريخ مثل امام هذه المحاكم العرفية ٥٦٠٠ شخص (من اصل ٢،٥ مليون نسمة عدد السكان) اي واحد من كل ٥٠٠ مواطن !

وحالة الحصار التي تعيشها الارغواي ، خانقة، فبالاضافة الى سياسة الارهاب والقمع التي تمارسها السلطة ضد قوى المعارضة الديمقراطية واليسارية ، هناك وضع اقتصادي خانق ايضا . ان عشرات الالوف قد غادروا البلاد ، لاسباب سياسية ولاسباب اقتصادية . فالسياسات الاقتصادية التي فرضها الحكم منذ سنة ١٩٧٣ ، قد قلصت القدرة الشرائية للعمال الى درجة مندنية جدا ، تضعهم على حافة الجوع . هذا ، في الوقت الذي تحظر فيه الاضرابات ، ويلقى بالشيطين في اوساط الطبقة العاملة ، في غياهب السجون . وهذه السياسات الاقتصادية ادت الى ارتفاع شديد في الاسعار ، التي ازدادت ٥٨ بالمائة في السنة الماضية ، وترتفع اليوم بمعدل ٤٥ بالمائة سنويا . وبالنسبة للبطالة التي تستشري ، فقد الى حدود فقدان ١٣ بالمائة من القوة العاملة بحالات عمل .

ورغم ان رئيس الجمهورية اباريسيو ميندیز ـ ٨٣ سنة ـ هو مدني الا ان لا سلطات له . كل السلطات منحصرة في ما يسمى بمجلس الامن القومي الذي يسيطر عليه كبار الجنرالات ، والقادة العسكريون . وقبضة العسكر تمتد الى كل الوزارات ومصالح الدولة من خلال ما يسمى بضباط ارتباط . وقد جردت السلطة العسكرية الالاف من حقوقهم السياسية . اغلقت الكونغرس ، ومنعت كل الاحزاب السياسية ، والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية .

والولايات المتحدة التي يعود اليها الفضل لوصول مثل هذه الطغمة العسكرية الرجعية الى السلطة في الارغواي ، يعود اليها الفضل ايضا في ما تضمنه تقرير لجنة حقوق الانسان عن الانتهاكات المريعة لهذه الحقوق في هذا البلد الاميركي اللاتيني . فهي التي كانت ترسل الخبراء الاميركيين الى الارغواي لتدريب قواتها القمعية على فنون القمع والارهاب والتعذيب . ولا زالت الناس تذكر مقتل خبير الشرطة الاميركي دان ميتريوني الذي اغتالته مجموعة التوباماروس الثورية لمسؤوليته عن تعذيب المعتقلين السياسيين .

لكن عندما اراد الرئيس كارتر حفر حفرة لغيره سقط هو فيها . فقد اثار كارتر مسألة حقوق الانسان ليستخدمها ضد المعسكر الاشتراكي وليحارب بها الشيوعيين في اوروبا الغربية . لكن هذه الحملة ادت الى تسليط الاضواء على حقوق الانسان المضطهده في ظل انظمة حكم عسكرية ، قائمة بفضل الدعم الاميركي لها . وقد اجبر الكونغرس على استصدار قرار بتعليق المساعدات العسكرية للارغواي ـ وغيرها ـ تحت ضغط التقارير المتزايدة حول انتهاك حقوق الانسان في عدد من دول اميركا اللاتينية خاصة تلك التي تتمتع باشكال الدعم العسكري والامني الاميركي . وقد باءت بالفشل حتى الان ، كل محاولات ادارة كارتر اقناع الطغم العسكرية الحاكمة في اميركا اللاتينية بالعودة الى مظاهر الديمقراطية تفاديا للاحراج الذي سقطت فيه هذه الادارة ، وانقاذا للمساعدات التي تتلقاها تلك الانظمة من واشنطن . وتتحدث انباء من واشنطن اليوم عن ثمة قلق وضيق في البنتاغون ، بسبب ما ادت اليه حملة كارتر حول حقوق الانسان ، والتي تحولت سلاحا ضد واشنطن واكثر ما يثير اعصاب البنتاغون من نتيجة هذه السياسة ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز : ان النتيجة الاكثر دراماية كانت فقدان الولايات المتحدة دورها التقليدي كمزود السلاح الرئيسي لدول اميركا اللاتينية . ان فرنسا ، المانيا الغربية ، ايطاليا واسرائيل قد حلت محل واشنطن ... (!)

فشل مؤتمر المصالحة :

الرئيس التشادي يفضل الفرنسيين

لم يكن متوقعا لمؤتمر المصالحة بين حكومة تشاد وجبهة التحرير الوطني التشادية ، مصير اخر غير المصير الذي انتهى اليه في اواخر الاسبوع الماضي . ورغم المنطلق السليم للذين بادروا الى ترتيب مؤتمر المصالحة هذا ، فان مراهنتهم كانت مبنية على حسابات خاطئة . والرغبة المفهومة في ترك حل المشاكل الافريقية في يد الافارقة، ورفض التدخل الاجنبي فيها هي شيء ، والحقائق القائمة في تشاد هي شيء اخر ، ولم تكن استجابة نظام حكم الرئيس معلوم للدعوة الى مؤتمر المصالحة ، تعني استعدادا حقيقيا من جانبه للاستجابة الى اهداف الوساطة الافريقية لوقف الصراع في تشاد .

ان الاطراف صاحبة المبادرة الى عقد مؤتمر المصالحة التشادية في طرابلس ، في رغبتها قطع دابر التدخل الاجنبي في صراعات افريقية ، وحل المشاكل الافريقية افريقيا ، لم تدخل في حسابها ان التدخل الاجنبي في تشاد قائم فعلا ، بل انه تدخل عسكري ناشط الى درجة ان حكومة التشاد تستند اليه لتحويل مؤتمر المصالحة الى فرصة لفرض شروطها على جبهة التحرير الوطني التشادية من موقع القوة ـ والقوة ليست قوتها ، بل القوة الفرنسية المتدخلة لحسابها ، ضد الثوار .

لقد تم اتفاق خلال الجلسة الاولى من المباحثات ، على انسحاب القوات الفرنسية من تشاد . وذكرت مصادر في طرابلس انه خصص اجتماع اخر لمناقشة اقتراحات من الحكومة التشادية وجبهة التحرير الوطني التشادية « فرولينا » ، تتعلق ببرنامج العمل السياسي والعسكري والزمني لانسحاب القوات الفرنسية . لكن المؤتمر فشل نتيجة عدم التوصل الى اتفاق حول المشروع الذي قدمته الجماهيرية الليبية والنيجر والسودان بناء على طلب طرفي المؤتمر ، وذلك بعد اجتماع استغرق تسع ساعات . وقد اعترفت مصادر حكومية في تشاد ان الوفد الحكومي الى اجتماع طرابلس ، رفض رفضا تاما مبدأ انسحاب القوات الفرنسية من تشاد ـ الذي تضعه جبهة « فرولينا » شرطا مسبقا لبدء مفاوضات سلام حقيقية .

ان هذا الرفض كشف حقيقة نوايا نظام حكم الرئيس معلوم . فقد اصرت الحكومة التشادية بحسب مصادر سياسية من باريس ، على الا يتم الانسحاب الا بعد التوصل الى اتفاق سياسي تفصيلي . وهذا يعني ان الرئيس معلوم يريد ان يفرض اتفاقا سياسيا مع « فرولينا » في ظل وجود القوات الفرنسية ، من دون ان يلزم نفسه بمبدأ انسحاب هذه القوات الاجنبية ، التي يحارب بها ثوار « فرولينا » . لا بل انه عاد فكرر حق الحكومة التشادية بطلب مساعدة القوات الفرنسية لكونها « حكومة ذات سيادة » ...

وجدير بالملاحظة ان محادثات مؤتمر المصالحة كانت تجري على خلفية استمرار المعارك العسكرية بين قوات فرولينا وبين القوات الحكومية والفرنسية في تشاد ، مما يدل على النية التي ذهب بها الوفد الحكومي الى مؤتمر طرابلس ، وعلى كون الرئيس معلوم ما زال يراهن على ان تستحصل له القوات الفرنسية انتصارا عسكريا على فرولينا ، وانه لم يستجب للدعوة الى المؤتمر الا لرفع العتب وليحاول الظهور بمظهر الطرف الراغب فعلا ، في ايجاد تسوية سياسية للصراع ، ولكنه اضطر ازاء تقديم المشروع المشترك للجماهيرية والنيجر والسودان ، الى كشف اوراقه والاعلان صراحة عن رفض مبدأ انسحاب القوات الفرنسية . وفشل المؤتمر يعيد كرة الحسم الى ساحة المعركة في تشاد ، حيث تغرق فرنسا اكثر واكثر في الرمال المتحركة « لفيتنامها الافريقية »، ويغرق معها نظام معلوم الذي لم يعد له من قوة يستند اليها سوى القوات الاجنبية الفرنسية .